السياسة الخارجية المصرية
١٩٨١ ــ ١٩٩٠

فارس تركي محمود

مستخلص البحث

ان هذا البحث الموسوم (السياسة الخارجية المصرية ١٩٨١-١٩٩٠) يهدف الى متابعة ورصد الجهد الدبلوماسي الذي بذلته حكومة الرئيس المصري حسني مبارك خلال الفترة المذكورة التي كانت من أصعب الفترات وأشدها حرجاً بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية التي بذلت مجهوداً كبيراً من أجل تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في عهد الرئيس السابق محمد أنور السادات ومعالجة الخلل الذي لحق بعلاقات مصر الخارجية اقليمياً ودولياً.

وقد تم تقسيم هذا البحث الى قسمين: يتناول القسم الأول السياسة الخارجية المصرية خلال عقد الثمانينات على المستوى الاقليمي حيث نتطرق فيه الى ابرز القضايا والاطراف الاقليمية التي تعاملت معها الدبلوماسية المصرية ومنها القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني، والحرب العراقية الايرانية. كما سنتناول علاقات مصر الخارجية مع بعض الأطراف الاقليمية عربياً وافريقياً.

أما القسم الثاني فسوف يتناول السياسة الخارجية المصرية على المستوى الدولي وبخاصة علاقات مصر مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والقارة الأوربية، وكيف تمكنت الدبلوماسية المصرية من اعادة شئ من التوازن لهذه العلاقات.

١٩٨١ – ١٩٩٠

فارس تركي محمود*

المقدمة

إن دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية بين الدول تحظى باهتمام خاص من قبل الكثير من الباحثين والمختصين ، وهناك العديد من المراكز البحثية التي أنشات أساساً لدراسة هذا الحقل المهم من حقول المعرفة. وهذه الأهمية متأتية من كون دراسة السياسة الخارجية لأية دولة يمكن ان يزودنا بمعلومات قيمة في كيفية إقامة العلاقات الدولية وكيفية الحفاظ عليها وتطويرها ، وأبرز العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية داخليا وخارجيا. ويجب ان لا يغيب عن البال ان المكانة والتأثير الدولي لأي دولة يعتمد بشكل كبير جدا على شبكة العلاقات التي تقيمها مع الدول الأخر . وتبرز أهمية مثل هذه الدراسة بشكل واضح عندما تتناول السياسة الخارجية لدولة مثل مصر بكل ما تتمتع به من ثقل عربي واقليمي ودولي مما يعني في النهاية شبكة واسعة ومعقدة من العلاقات الدولية ، ودبلوماسية نشطة وفاعلة. وتزداد هذه الأهمية عندما يتم تسليط الضوء على فترة حرجة ومهمة جدا في تاريخ السياسة الخارجية المصرية ونقصد بهذه الفترة عقد الثمانينات هذا العقد الذي تحملت فيه الدبلوماسية المصرية العبء الأكبر وبذلت مجهودا كبيرا من اجل تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في عهد السادات ومعالجة الخلل الذي لحق بعلاقات مصر الخارجية اقليميا ودوليا .

* **مدرس مساعد / مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل.**

وهذا البحث الموسوم (السياسة الخارجية المصرية ١٩٨١– ١٩٩٠) يهدف الى متابعة ورصد الجهود التي بذلتها حكومة مبارك في هذا المجال

ومدى نجاحها او فشلها وابرز العوامل التي أثرت في رسم سياستها الخارجية ومدى اختلاف هذه السياسة عن نظيرتها في عهد السادات . وقد تم تقسيم هذا البحث الى قسمين .

القسم الأول يتناول السياسة الخارجية المصرية على المستوى الاقليمي خلال عقد الثمانينات حيث نتطرق فيه الى ابرز القضايا والاطراف الاقليمية التي تعاملت معها الدبلوماسية المصرية ومنها القضية الفلسطينية، والصراع العربي الصهيوني والحرب العراقية الإيرانية وما ترتب عليها من تطورات وتداعيات خطيرة، وكيف ساهمت هذه القضايا بشكل بارز في إعادة التوازن الى سياسة مصر الخارجية وبالتالي عودة مصر الى الصف العربي. كما سنتناول في هذا القسم علاقات مصر الخارجية مع بعض الأطراف الاقليمية عربيا وافريقيا فضلا عن العلاقات المصرية مع الكيان الصهيوني.

أما القسم الثاني فسوف يتناول السياسة الخارجية المصرية على المستوى الدولي حيث سيتم التركيز على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وكيف تمكنت الخارجية المصرية من إعادة شيء من التوازن الى هذه العلاقات من خلال العمل على تقوية علاقاتها مع قوى دولية أخرى مثل الاتحاد السوفيتي والقارة الاوربية وهذا ما سيتم تناوله ايضا في هذا القسم حيث سنتطرق الى علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي وكيف تم تحسينها وتقويتها بعد ان وصلت حد القطيعة في نهاية عهد السادات، كما سيسلط البحث الضوء على علاقات مصر مع القارة الأوربية.

وغني عن القول ان هناك صعوبة كبيرة تواجه الباحث الذي يتصدى لدراسة العلاقات الدولية وبخاصة المعاصرة منها نظرا لقلة المصادر ، وعدم الكشف عن الكثير من الوثائق ، فضلا عن الحساسية والسرية التي تحيط مثل هذه الموضوعات عادة الأمر الذي يترك الباحث عرضة للتكهنات

بالموضوع . لقد اعتمدت على عدد من المصادر في انجاز هذا البحث وخاصة المجلات العلمية المحكمة ومنها السياسة الدولية والمستقبل العربي والكتب التي تناولت علاقات مصر الخارجية فضلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وبعض الجرائد والصحف العربية . وفي النهاية اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في انجاز هذا البحث والله من وراء القصد .

مدخل

عندما تولى الرئيس مبارك الحكم في مصر – وذلك بعد اغتيال الرئيس السادات في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١ – كان قد ورث من سلفه تركة ثقيلة وبشكل خاص فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لمصر، هذه السياسة التي كانت تعاني من خلل كبير وعدم توازن في تعاملها مع الأطراف الاقليمية والدولية، وتواجهها الكثير من المشاكل والعقبات وذلك نتيجة للسياسة التي تبناها السادات والتي اتسمت بالتحالف الوثيق مع الغرب وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة صلح منفرد مع الكيان الصهيوني، وبالتالي الابتعاد عن المحيط العربي والاقليمي، فضلا عن تبني سياسة غير ودية تجاه الاتحاد السوفيتي. لذلك كان على القيادة الجديدة أن تواجه هذه العقبات والمشاكل وتحاول اتباع سياسة خارجية

تتسم بالاتزان والعقلانية، والابتعاد عن ردود الفعل الارتجالية وهذا ما حاولت إدارة مبارك ان تحققه خلال عقد الثمانينات سواء على المستوى الاقليمي او المستوى الدولي[١] .

كان التحدي الأكبر الذي واجه سياسة مبارك الخارجية هو استعادة مصر لعلاقاتها ولمكانتها داخل الوطن العربي والعمل على كسر العزلة والمقاطعة التي فرضت عليها من غالبية الدول العربية وفقا لمقررات قمة بغداد ١٩٧٨ ، ومنذ ان تولى مبارك سدة الحكم عمل على تحقيق هذا الهدف وجعله من المهام الرئيسية لسياسة مصر الخارجية. وقد أكد بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية هذا التوجه في وقت مبكر وذلك في مقالة نشرها في مجلة السياسة الدولية جاء فيها:

أ- ان الخلاف الحالي بين مصر والعرب ليس اول خلاف ولن يكون الأخير وأن فكرة ان مصر معزولة او يمكن عزلها هي فكرة يمكن رفضها بسهولة، وأن التصالح على المستوى الرسمي بين مصر وحكومات البلدان العربية الأخرى مأله الى التحقيق، وأن التقارب بين القاهرة والعواصم العربية لابد وان يأخذ في اعتباره حقائق العلاقات القائمة بين مصر و(إسرائيل).

ب- إن التعاون في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات ليس حتمية تاريخية فقط ولكنه ضرورة سياسية أيضا.

ج- إن هناك علاقة خاصة بالسودان وأن مصر لم تتخل عنه قط وتعتبر أي عدوان عليه عدوانا على مصر ذاتها[٢].

إن هذا الإطار النظري للسياسة الخارجية المصرية تجاه الدول العربية والذي قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية قد عكس بصورة أو باخرى الخطوط العامة لسياسة مبارك الخارجية ، ومن أجل ترجمته الى واقع ملموس أمر الرئيس مبارك منذ الايام الأولى لتوليه الحكم الإذاعة المصرية

بإيقاف حملة الدعاية المضادة العربية السنة والتي كانت قد بدأت في عهد السادات – وإتباع سياسة عدم إطلاق أي كلمة ضدها ولو على سبيل الرد على الهجوم على مصر من جانب أي بلد عربي أخر ، وهذه نقطة اختلاف عما كان عليه الوضع في نهاية حكم السادات وقد ترتب على هذه السياسة حدوث تحسن في المناخ العربي ، كما ان الشك في انتماء مصر العربي الذي عبر عنه السادات ، قابله حرص من مبارك في التأكيد عليه والافتخار به والتأكيد على ان مال الأمور الطبيعي هو عودة مصر الى الوطن العربي ، كما داب مبارك على التاكيد على ان مصر بحاجة الى العرب مثلما العرب بحاجة الى مصر ، على عكس ما قاله السادات سابقا من ان العرب هم الذين يحتاجون الى مصر دون أن تحتاج مصر إليهم[٣]. وفي بداية عام ١٩٨٣ قام الرئيس مبارك بحل جامعة الشعوب العربية الإسلامية التي أنشاها سلفه لتكون منافسة لجامعة الدول العربية[٤].

لكن القيادة المصرية الجديدة أكدت في الوقت ذاته وبشكل صريح ان عودة مصر الى الصف العربي لا يعني انها ستتخلى عن اتفاقية كامب ديفيد . وقد حاولت مصر ان تشرح وجهة نظرها وأن توضح الطبيعة المتناقضة لهذا الموقف حين صرحت في وثيقة صادرة عن وزارة الاعلام المصرية تخص القضايا الخارجية قائلة: (أن موقف القيادة المصرية يعبر عن حقيقة ان المصريين ينتمون للشعب العربي، وأن مصر في

النهاية هي دولة عربية لديها نفس الطموحات والاحلام العربية وبناء عليه فان عودة مصر الى احضان العالم العربي أمر محتوم ومفروغ منه) كما أكدت أن (عروبة مصر ليست رداء نستطيع ان نرتديه وأن نخلعه حسبما نشاء). هذا من جانب ومن جانب اخر أشارت الوثيقة الى أن (مصر لا تستطيع التراجع عن اتفاقيات كامب ديفيد وأنها مستعدة لإقامة علاقات مع

خلال البحث عن اساس سليم ومقبول يمكن من خلاله إعادة دمجها مع الوطن العربي بدون أن يؤدي ذلك الى تنكرها لاتفاقيات كامب ديفيد، وفي الوثيقة المذكورة اعلاه تم تفسير هذا التكتيك بالأسلوب التالي: (أن مصر تطبق سياسة الانتظار والترقب لكي تمكن الأشقاء العرب من إعادة النظر في سياستهم)، وبالفعل فقد تمكنت مصر بواسطة هذا التكتيك من تحقيق نتائج جيدة من خلال أسلوبها في التعامل مع الأحداث والقضايا العربية التي كانت مثار الاهتمام خلال عقد الثمانينات وكما سنوضح في الصفحات التالية.

السياسة الخارجية المصرية والقضية الفلسطينية

كانت القضية الفلسطينية ولا زالت واحدة من اهم القضايا التي شغلت الخارجية المصرية لعقود طويلة، وكانت هي السبب المباشر للقطيعة التي فرضتها الدول العربية على مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد التي عقدت بين الأخيرة والكيان الصهيوني والتي اعتبرت بمثابة تنصل عن الواجب القومي والدور الريادي في مواجهة العدو الصهيوني. إلا أن مصر وعلى الرغم من المقاطعة العربية اعتبرت انها لاتزال معنية بالقضية الفلسطينية

وذلك لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها الالتزام الأدبي تجاه هذه القضية لكون مصر أكبر الدول العربية وواحدة من دول المواجهة ، وقد خاضت أربعة حروب مع العدو الصهيوني، وكان لها دور كبير في رسم الملامح والخطوط العامة لمسيرة القضية الفلسطينية والمصير الذي انتهت إليه. وفضلا عن الالتزام الأدبي هناك الالتزام الشرعي والقانوني المستند الى

لصوص اتفاقية كامب ديفيد [٦] والتي تتكون من قسمين أحدهما يتناول إقامة سلام وتطبيع للعلاقات بين مصر والكيان الصهيوني، والثاني يتناول مسألة إقامة دولة فلسطينية أو حكم ذاتي للفلسطينيين. وفوق هذا وذاك فان التعديلات التي أدخلها مبارك على سياسته الخارجية تجاه الوطن العربي والمتمثلة بالسعي للعودة للصف العربي، والاقتراب اكثر من القضايا العربية، وانهاء حالة العداء بين مصر وبقية الدول العربية، ساهمت بشكل كبير في إعادة القضية الفلسطينية لتكون محط اهتمام ومتابعة من قبل الخارجية المصرية.

وبناءً على هذه الاستراتيجية الجديدة التي حاول مبارك اتباعها في سياسته الخارجية رفضت الحكومة المصرية تقديم تنازلات جديدة للكيان الصهيوني عندما رفضت الربط بين إتمام انسحاب الكيان الصهيوني من سيناء وبين توقيع إعلان مبادئ للحكم الذاتي الفلسطيني، كما رفض مبارك زيارة (إسرائيل) إذا كان برنامج الزيارة سيشمل زيارة القدس وبالتالي رفضت الحكومة الصهيونية اتمام الزيارة [٧]. وعلى الرغم من المقاطعة الرسمية إلا أن القيادات الفلسطينية كانت لها – كمعظم القيادات العربية الأخرى– اتصالات مع الحكومة المصرية ، وعمليا لم تقطع منظمة التحرير الفلسطينية علاقتها بالقاهرة ففي بداية عام ١٩٨٢ أعلن كمال حسن علي وزير الخارجية المصري أن مصر لم تتوقف عن

الاتصال بمنظمة التحرير عن طريق مكتبها بالقاهرة. [٨] لكن الحدث الأبرز الذي بلور موقفا مصريا واضحا من القضية الفلسطينية وكان منعطفا حقيقيا في مسار العلاقات المصرية – الفلسطينية هو غزو الكيان الصهيوني للبنان في حزيران/ يوليو ١٩٨٢، وحصار منظمة التحرير في بيروت وما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون من مذابح في مخيمات صبرا وشاتيلا. ففضلا عن

السياسي[٩] ، كما أعلنت الخارجية المصرية في تموز ١٩٨٢ أن علاقة مصر (بإسرائيل) تغيرت بعد عدوانها على الشعبين الفلسطيني واللبناني ، لذلك فقد توقفت العملية التالية للسلام وهي التوصل الى حل باقي المشكلات القائمة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي توحي فيها السياسة الخارجية المصرية بالفصل بين ما تم التوصل إليه من تطور في العلاقات المصرية الصهيونية وبين ما يمكن التوصل إليه بشأن القضية الفلسطينية وهو ما يمثل الجزء الثاني من إطار كامب ديفيد [١٠] كما ذكرنا سابقا.

وبناء على هذه الخطوات الإيجابية التي اتخذتها القاهرة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية طرأ تحسن كبير على العلاقات بين الجانبين، وتم إعادة العلاقات بين مصر والمنظمة، كما رحبت القاهرة بالوثيقة التي وقعها زعيم منظمة التحرير ياسر عرفات في تموز/ يوليو ١٩٨٢ والتي قضت بقبول جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتكثيف الاتصالات بالإدارة الأمريكية لوقف العدوان الصهيوني، ودعوتها– أي الإدارة الأمريكية– الى البدء فورا في حوار مع الشعب الفلسطيني[١١]. ولم تكتف الدبلوماسية المصرية بذلك بل نشطت على

المستوى الدولي من أجل إيجاد حل شامل للقضية وأثمرت تحركاتها عن أعداد مسودة مشروع مشترك مصري– فرنسي لتسوية أزمة الشرق الأوسط برمتها[١٢]، إلا أن التحفظ الأمريكي على هذا المشروع، وعلى التعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد حال دون تمريره في مجلس الأمن[١٣]. وحين انتهت التطورات بخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان دون ارتباط ذلك الخروج بحل شامل للقضية الفلسطينية، أبدت مصر تحفظها على خطة الخروج التي أعدها المبعوث الأمريكي فيليب حبيب والتي ركزت على

في الشرق الأوسط فوضع مبارك ثلاثة شروط رئيسية لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي وهي:

١- اعتراف أمريكا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٢- ضرورة وقف كل الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها (إسرائيل) في الأراضي المحتلة .

٣- اتخاذ إجراءات معينة لإعادة الثقة الى المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع[١٤].

ثم عادت القاهرة لتضيف شرطا جديدا وهو الحصول على تفسير أمريكي واضح لإطار كامب ديفيد ينطوي على تحديد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ثم اتخذت الخارجية المصرية بعد ذلك خطوة تصعيدية جديدة، تمثلت في قرارها بسحب سفيرها من تل أبيب في العشرين من ايلول/ سبتمبر/ ١٩٨٢ وحددت ثلاثة شروط لعودة السفير وهي:

١- انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان.

٢- تحديد المسؤولية في مذابح صبرا وشاتيلا.

٣- السير بالقضية الفلسطينية الى طريق الحل على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[١٥].

كما اتخذت مصر مواقف عديدة تخص عملية التطبيع في مختلف المجالات حيث جمدت تنفيذ (٥٠) اتفاقية تعاون في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية[١٦].

إن هذه الحدة التي تعاملت بها مصر مع موضوع الغزو الصهيوني للبنان وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة تشير بشكل واضح الى التغييرات

التي أدخلها مبارك على سياسة مصر الخارجية تجاه الوطن العربي وتؤكد
في الوقت نفسه رغبة مصر في العودة الى الصف العربي وفي اتخاذ
مواقف أكثر توازنا في التعامل مع مختلف الأطراف الاقليمية أو الدولية .
وعلى أية حال فعلى الرغم من حدوث بعض التوترات في العلاقات بين الطرفين في بداية ١٩٨٣ على اثر البيان الصادر عن المؤتمر السادس عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والذي جاء معاديا للسياسة المصرية [١٧]، فقد استمرت السياسة الخارجية المصرية تتعامل بشكل إيجابي مع منظمة التحرير وتسعى للاقتراب منها باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني حيث تم الاتفاق بين مصر والمنظمة على التنسيق بينهما من اجل حل القضية الفلسطينية[١٨]. كما ظهر ذلك جليا أثناء حصار مدينة طرابلس في تشرين الثاني ١٩٨٣ حيث تكفلت مصر بإخراج عرفات ومن معه عن طريق البحر تحت حماية مصرية جوية وبحرية، كما تم ترتيب لقاء رسمي بين مبارك وعرفات في القاهرة يوم الثاني والعشرين من آذار/ مارس ١٩٨٣ وكان اللقاء بداية لمرحلة من التعاون المصري– الفلسطيني تركز خلالها جهد الدبلوماسية المصرية على إيجاد صيغة تحرك مشترك فلسطيني– اردني من أجل التوصل الى

تشكيل وفد مشترك للتفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة الخاصة بأزمة الشرق الأوسط[١٩].

استمرت العلاقات المصرية– الفلسطينية بالتطور والتقارب الإيجابي فقام عرفات عام ١٩٨٥ بزيارة مصر، والتقى بالرئيس مبارك وأجرى معه مباحثات[٢٠] كان من نتائجها إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، فضلا عن التنسيق وتنشيط الجهود فيما يخص مسار الحوار الأردني– الفلسطيني للتوصل الى رؤية مشتركة تكون بمثابة قاعدة للتحرك

المشترك ، حيث دعمت القاهرة اتفاق حسين – عرفات القاضي بتوحيد جهود الطرفين لإيجاد حل للقضية الفلسطينية . وضمن هذا الإطار قدم مبارك في شباط/ فبراير ١٩٨٥ مبادرته التي عرفت فيما بعد بمبادرة مبارك الهادفة الى تحويل الاتفاق الأردني – الفلسطيني الى واقع عملي من خلال إجراء محادثات بين الأردن وفلسطين من جهة و (إسرائيل) من جهة أخرى وتكون هذه المحادثات على ثلاث مراحل حيث يتم في البداية إجراء محادثات مباشرة أردنية– فلسطينية– إسرائيلية تحت رعاية الولايات المتحدة وبمشاركة مصرية ، أما الأمم المتحدة فكان من المفترض– حسب المبادرة– أن يتم دعوتها في المرحلة النهائية للمحادثات[٢١]. فضلا عن محاولة القاهرة الضغط على الإدارة الأمريكية ومناشدتها لفتح حوار– وليس تفاوضا – مع المنظمة . لكن هذه المبادرة والجهود التي بذلها مبارك لم تأت بثمار إيجابية بسبب التحفظات التي ابدتها الإدارة الأمريكية حول المبادرة ، كما أن الاتفاق الأردني الفلسطيني تعرض الى صعوبات عديدة وصلت الى حد إلغائه في العام ١٩٨٦[٢٢].

كذلك شهد العام ١٩٨٦ بعض الفتور في العلاقات المصرية– الفلسطينية بسبب تصريحات الرئيس مبارك بضرورة قبول منظمة التحرير بالقرار (٢٤٢)[٢٣] ، وبسبب اللقاء الذي تم في الاسكندرية بين الرئيس مبارك ورئيس وزراء الكيان الصهيوني شمعون بيريز في أيلول/ سبتمبر/ ١٩٨٦ [٢٤] ثم تحول هذا الفتور الى توتر في العلاقات بعد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثامن عشر الذي عقد في الجزائر في نيسان/ ابريل ١٩٨٧ والذي أشار الى مقررات مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨، وطالب بمساندة القوى الشعبية الوطنية والتقدمية ومساندة الشعب المصري للخلاص من كامب ديفيد. لذلك اتخذت القيادة المصرية قرارا بإغلاق مكاتب منظمة التحرير في القاهرة[٢٥]. لكن هذا التوتر لم يستمر طويلا فلم يمض عام

الدبلوماسية المصرية أمام مرحلة جديدة وصعبة خاصة وأن هذه الدبلوماسية كانت قد تبنت– منذ إلغاء او تجميد الاتفاق الأردني– الفلسطيني عام ١٩٨٦ وبسبب الرفض الأمريكي للتفاوض مع منظمة التحرير أو الاعتراف بها– فكرة عقد مؤتمر دولي لحل أزمة الشرق الأوسط، وأخذت تسعى لإزالة العقبات التي تعيق انعقاده وبخاصة المتعلقة بالتمثيل الفلسطيني. لكن هذه الجهود لم تثمر شيئا فقد كان من الصعب جدا في تلك الفترة انعقاد مؤتمر دولي لحل أزمة الشرق الأوسط في ظل الانتهاكات الإسرائيلية والعدوان المستمر ضد الشعب الفلسطيني، وتنامي الانتفاضة الفلسطينية، وضغط الشارع العربي المعادي (لإسرائيل) في مصر وفي غيرها من الدول العربية ، فضلا عن الرفض الإسرائيلي لفكرة عقد المؤتمر والخلافات المتزايدة بين واشنطن وموسكو، كل ذلك أدخل عملية السلام في مرحلة من الجمود لا تستطيع معها أن تتقدم خطوة واحدة للأمام لتدخل معها العلاقات المصرية الفلسطينية في حالة من النمطية والجمود على الرغم من أنها كانت علاقات حسنة عموما، ولم يتم

كسر حالة الجمود هذه إلا بعد ان تغيرت الموازين الدولية وانتقل العالم باسره من مرحلة القطبية الثنائية الى مرحلة القطب الواحد .

الحرب العراقية – الإيرانية وتأثيرها على العلاقات العربية المصرية العراق ودول الخليج

لقد شكل اندلاع الحرب العراقية– الإيرانية واحدا من أهم الأحداث التي ساعدت وبشكل كبير على عودة مصر الى محيطها العربي، وكسر طوق العزلة الذي كان يحيط بها فمنذ بداية هذه الحرب أعلنت مصر وقوفها الى

القومي في الموقف المصري هناك البعد الاقتصادي فمصر كان لديها خزين كبير من الأسلحة السوفيتية في الوقت الذي كانت تعاني فيه من ضغوط اقتصادية كبيرة لذلك رأت ان بيع هذه الأسلحة سيخفف من تلك الضغوط وسيسد حاجة العراق الماسة للأسلحة والمعدات الحربية. وعلى العموم فقد استمرت مصر في تأييدها ومساندتها للعراق وحرص الكثير من المسؤولين في الحكومة المصرية على التأكيد على هذا الموقف، حيث أعلنت الحكومة المصرية في آذار/ مارس عام ١٩٨١ أن مصر تقف الى جانب العراق، وأنها باعت للعراق كميات من الأسلحة والذخائر[٢٨]، وفي عام ١٩٨٢ أعلن وزير الدفاع المصري عبد الحليم ابو غزالة تأييد مصر للعراق في الحفاظ على أرضه وسيادته ضد أي غزو خارجي [٢٩]. كما استجابت مصر لطلب العراق– رغم مصاعبها الاقتصادية– بتأجيل سداد بعض المبالغ المستحقة على العراق من صفقات الأسلحة والمعدات الحربية[٣٠]، كما لعبت مصر دور الوسيط من اجل تمكين العراق من الحصول على الأسلحة والمعدات الحربية من مصادر

أخرى كما حدث في ربيع عام ١٩٨٢ عندما أبرم العراق صفقة أسلحة مع بريطانيا بقيمة (٤٠٠) مليون دولار وكان لمصر دور كبير في إتمامها[٣١].

كذلك سعى العراق في ظل هذه الظروف الى تحسين علاقته بمصر ففي تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٨٢ وجهت الحكومة العراقية دعوة للرئيس حسني مبارك من اجل حضور مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي سيعقد في بغداد وقد أعلن مبارك قبوله للدعوة ، وبالفعل قام مبارك بزيارة بغداد عام ١٩٨٣ [٣٢] – على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين

البلدين – وكرر الزيارة عام ١٩٨٥ ... كما قام عدد من المسؤولين العراقيين بزيارة القاهرة ففي عام ١٩٨٦ زارها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز والتقى مع الرئيس مبارك ووزير الخارجية عصمت عبد المجيد الذي جدد وقوف مصر الى جانب العراق وقال أن مصر تؤكد دعمها ومساندتها للعراق الشقيق وتعتبره الدرع الواقي للمنطقة من التغلغل الإيراني وأكد أن الأمن المصري مرتبط بالأمن العراقي وأمن دول الخليج العربي[٣٤]. وفي العام ذاته أي عام ١٩٨٦ زار القاهرة وزير الدفاع العراقي عدنان خير الله حيث أجرى محادثات عسكرية مع نظيره المصري المشير عبد الحليم ابو غزالة تناولت سبل تعزيز التعاون بين البلدين وخاصة علاقات التعاون العسكري بينهما، كما قدم عدنان خير الله قائمة باحتياجات العراق من الأسلحة المصرية. وذكرت بعض المصادر ان العراق قد اشترى من مصر في تلك الفترة أسلحة بقيمة ٢٤١ مليون دولار [٣٥].

ويلاحظ أنه خلال عامي ١٩٨٦ – ١٩٨٧ ازداد التقارب المصري–العراقي بشكل كبير جدا واصبحت العلاقات بين الطرفين على درجة عالية من التعاون والتنسيق، وقد يكون هذا التقارب انعكاسا لتصاعد

الهجمات العسكرية من الجانب الإيراني، واحتلال الفاو، وامتداد تهديد الحرب الى منطقة الخليج العربي، لذلك نرى أن المسؤولين المصريين لم يتركوا فرصة إلا وأكدوا فيها على مساندتهم ووقوفهم الى جانب العراق ففي نهاية ١٩٨٥ أعلن الرئيس مبارك أن علاقة مصر بالعراق طيبة جدا أو ان مصر تساند العراق الشقيق دائما في المحافل الدولية وفي كل المجالات الأخرى [٣٦]، كما طالب مبارك عام ١٩٨٦ الدول العربية بالوقوف صفا واحدا مع العراق من اجل إيقاف العدوان الإيراني[٣٧]، وأشار وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد في حديث صحفي الى ان مصر تعمل على تعزيز مواقف العراق، كما أكد ان العراق قد تجاوب مع مبادرات سلمية كثيرة

وان ايران هي التي ترفض [٣٨] مبادرات [٣٨] الدولة وأكد العراق [٣٨] وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي [٣٩].

ومن الملاحظ أنه حتى هذه الفترة لم تصرح مصر بأنها سترسل قوات عسكرية وتشارك في الحرب فعليا حيث اقتصر الدعم على تقديم الأسلحة والاسناد في المحافل العربية والدولية ، ولكن يبد وان هذه الاستراتيجية المصرية طرأ عليها بعض التغيير خلال عام ١٩٨٧ حيث صرح وزير الدفاع لمصري بأنه في حالة حدوث تداعيات خطيرة تخل بتوازنات القوى في الحرب العراقية– الإيرانية فسوف نخف لنجدة الأشقاء وإعادة التوازنات المفقودة ولدينا القدرة الكاملة على ذلك[٤٠]، وأكد المعنى ذاته وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد[٤١].

وهكذا نرى أن العلاقات بين مصر والعراق قد وصلت الى أعلى درجات التعاون والتنسيق، وشهد البلدان زيارات رسمية على أعلى المستويات، بحيث أصبح إعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين تحصيل حاصل وترجمة للواقع الفعلي الذي وصلت إليه العلاقات

الثنائية. وهذا ما تم بالفعل بعد القمة العربية الطارئة في عمان ٨ – ١١ تشرين الثاني ١٩٨٧ حيث اعتبرت القمة (أن العلاقة الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة وبين مصر عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانيها وليست من اختصاصات الجامعة العربية)[٤٢].

وهكذا تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بغداد والقاهرة، وحرص الطرفان على تطوير وتقوية العلاقات الثنائية، وفتح مجالات أوسع وأفاق أرحب للتعاون في مختلف المجالات، وبعد انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية ازدادت التفاعلات السياسية عمقا وأتساعاً وصولاً الى إقامة نوع من التحالف او التكتل تحت أسم (مجلس التعاون العربي) في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ الذي ضم بالإضافة الى مصر والعراق كل من الأردن واليمن وكان يهدف

صدام حسين بزيارة القاهرة حيث أجرى محادثات مع الرئيس مبارك حول العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلا عن الأوضاع العربية والدولية [٤٤]، وعندما توترت العلاقات بين العراق والكويت في صيف ١٩٩٠ بذل مبارك جهدا كبيرا لتهدئة الأوضاع حيث قام في الخامس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٩٠ بزيارة بغداد للتوسط في حل الخلافات بين البلدين[٤٥]. ولكن بعد تدهور الأوضاع وقيام العراق باجتياح الكويت توترت العلاقات بين بغداد والقاهرة التي طالبت العراق بالانسحاب فورا من الكويت دون قيد أو شرط ، ووافقت على قرارات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة يومي ٢ – ٣ أب ١٩٩٠، وأدانت الاجتياح العراقي للكويت وطالبت بالانسحاب التام وإعادة الأوضاع الى ما قبل ٢ آب ١٩٩٠[٤٦]، وعندما تم تشكيل تحالف دولي لإخراج العراق

من الكويت ساهمت مصر بقواتها العسكرية في هذا التحالف. وهكذا كانت حرب الخليج الثانية نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين مصر والعراق.

ولم يقتصر تأثير الحرب العراقية– الإيرانية على العلاقات بين مصر والعراق بل امتد هذا التأثير ليشمل العلاقات بين مصر ودول الخليج العربي التي باتت تشعر بأنها لم تعد بعيدة عن أخطار الحرب وتهديداتها مع اتساع نطاقها وتصاعد الهجمات الإيرانية في جنوب العراق، والتعرض للكويت، وحرب الناقلات التي شهدتها مياه الخليج العربي مما دفع هذه الدول الى تحسين علاقاتها مع مصر باعتبارها (الموازن) أو (المكافئ) للخطر الإيراني اذا استدعت الضرورة ذلك. وقبل الخوض في تفصيلات هذا الموضوع لابد ان نشير الى أن مصر بالرغم من مقاطعتها رسميا من قبل الدول العربية

إلا أنها تعاملت مع هذه الدول بشكل إيجابي وقد أيدت الأنباء بوجهها وساندتها في كثير من المواقف. بل أن العديد من المسؤولين المصريين قاموا بزيارات الى بعض الدول العربية . وهذا التعامل الإيجابي يتضح بشكل خاص في تعامل مصر مع دول الخليج العربي.

فعلى الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والسعودية قام الرئيس مبارك عام ١٩٨٢ بزيارة الرياض لتقديم العزاء في وفاة الملك خالد [٤٧]، كما كان لمصر قنصلية في الرياض وقد تلقت هذه القنصلية عام ١٩٨٢ أوامر من القاهرة تقضي بإعفاء مواطني السعودية وعمان والبحرين والكويت والأمارات وقطر والأردن والسودان وجيبوتي وموريتانيا من الحصول على تأشيرة دخول الى مصر [٤٨]. كما وقفت مصر الى جانب السعودية فيما يخص صفقة طائرات الاواكس الأمريكية وحثت الحكومة الأمريكية على اتمام الصفقة [٤٩]، وشدد وزير الخارجية المصري كمال حسن علي على ضرورة اتمام الصفقة خدمة لأمن المنطقة واستقرارها. وعندما تمت الصفقة بنجاح أعلنت الخارجية المصرية أنها تلقت هذا النبأ بارتياح بالغ [٥٠]. وفي عام ١٩٨٢ أعلن مبارك أن أمن الخليج العربي جزء من أمن مصر [٥١]، وأكد المعنى ذاته الفريق عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع المصري [٥٢] الذي أشار الى أن مصر مستعدة لتقديم العون لأي دولة عربية تواجه تهديدا [٥٣] وطالب دول الخليج العربي النفطية العمل على بلورة استراتيجية عربية مشتركة مع مصر [٥٤]. وأكد وزير الخارجية المصري استعداد مصر لتطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك مع دول الخليج اذا طلبت من مصر ذلك، [٥٥] كذلك أدانت مصر في تلك الفترة العدوان الإيراني على المنشآت الكويتية، وأعلنت وقوفها الى جانب الكويت حكومة وشعبا [٥٦]. وكانت سلطنة عمان تتمتع بعلاقات جيدة جدا مع مصر وكانت واحدة من الدول التي لم تقطع علاقتها بمصر بعد اتفاقية

كامب دفيد وقمة بغداد ١٩٧٨ استمرت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين البلدين، وتم تبادل الزيارات بينهما وعلى أعلى المستويات، ففي عام ١٩٨٢ قام الرئيس مبارك بزيارتين الى سلطنة عمان لتدارس الموقف العربي، والتباحث فيما يخص العلاقات الثنائية بين البلدين[٥٧]، وفي العام ذاته قام السلطان قابوس سلطان عمان بزيارة رسمية لمصر للغرض ذاته[٥٨].

وبناء على هذه السياسة الإيجابية والمنفتحة التي انتهجتها الخارجية المصرية تجاه دول الخليج العربي، ونتيجة لتطورات الحرب العراقية–الإيرانية واتساع مداها، ازداد التقارب المصري الخليجي بشكل مطرد . ففي الاحتفال السنوي الخامس عشر لتولي السلطان قابوس الحكم في عمان التقى الرئيس المصري مع كل من قادة السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر، واستطاعت مصر في تلك الفترة ان تستعيد

عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماع المنظمة الذي عقد في الدار البيضاء عام ١٩٨٤، وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٦ قام الرئيس مبارك بزيارة الكويت والإمارات وعمان، وكان للرئيس مبارك خلال هذه الزيارة دور واضح وفعال في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي الخامس الذي عقد في الكويت، كما قام– على هامش أعمال المؤتمر– بإجراء لقاءات مع عدد من القادة العرب الذين كانوا حاضرين هناك [٥٩].

كذلك أظهرت مصر رغبة كبيرة في استعادة علاقات التعاون الاقتصادي والمالي مع دول مجلس التعاون الخليجي، فتم في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ عقد اجتماع خاص في القاهرة حضره (٤٠) من كبار رجال الأعمال السعوديين وقد استقبلهم الرئيس مبارك شخصيا. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من المقاطعة الرسمية لمصر، فان حجم الاستثمارات لدول مجلس التعاون الخليجي في مصر تجاوز عام ١٩٨٧ (١,٢) مليار

كانون الأول ١٩٨٦ زار وفد عسكري سعودي القاهرة[٦٠].

وكما ذكرنا سابقا فان تطورات الحرب العراقية – الإيرانية كانت من أهم العوامل المؤثرة في التقارب المصري الخليجي ، ففي عام ١٩٨٦ تعرضت دول الخليج العربي بشدة للتهديد الإيراني وخاصة بعد احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو ، وبعد تصاعد الأعمال العسكرية الإيرانية في هجومي كربلاء (٤) وكربلاء (٥) في نهاية عام ١٩٨٦ وبداية عام ١٩٨٧، وبعدها جاء الهجوم على الكويت، والسفن السعودية، وتلغيم الخليج وأحداث العنف التي شهدها موسم الحج في مكة [٦١]، وقد واكب

هذه التهديات كلها تنامي الشكوك حول جدوى الاعتماد على الولايات المتحدة في حماية (أمن الخليج) وبخاصة بعد فضحية (إيران– كونترا)، وبعد تردد الإدارة الأمريكية بقبول حماية الناقلات الكويتية مما دفع الكويت الى طلب هذه الحماية من الاتحاد السوفيتي، فسارعت واشنطن عندئذ بقبول حماية (١١) ناقلة كويتية فقط ، وبعد ظهور الحرص الأمريكي على إبقاء العلاقات الأمريكية – الإيرانية بعيدة عن نقطة المواجهة، وفوق هذا وذاك اتضاح دور اللوبي الصهيوني السافر في الضغط على واشنطن، ووقوفه عقبة أمام أمداد بلدان الخليج العربي بالسلاح اللازم للدفاع عن نفسها. ونتيجة لذلك كله نمت الحاجة الى مصر (كمعادل) و (موازن) لقوة إيران النفسية والسياسية والعسكرية[٦٢]. وأخيرا جاءت قمة عمان ١٩٨٧ التي استؤنفت بعدها العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول الخليج العربي .

العلاقات المصرية – الصهيونية

إن الطريقة الجديدة التي أعدت القيادة المصرية تعالج بها قضاياها الخارجية كانت واضحة في سير وتطور العلاقات المصرية – الإسرائيلية . حيث ان تولي الرئيس مبارك زمام الأمور كانت فاتحة لما يمكن ان نسميه بفترة (السلام البارد) في هذه العلاقات[٦٣] . فخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٨١ لم تنفك الخارجية المصرية عن توجيه النقد والإدانة للسياسة التي تتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة وبخاصة في موضوع بناء المستوطنات [٦٤] ، مما أدى الى حدوث شيء من الفتور في العلاقات بين الجانبين وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته هذه العلاقات في بداية عام ١٩٨٢ على خلفية الانسحاب الصهيوني من سيناء في نيسان ١٩٨٢ [٦٥]، وتوقيع الجانبان على الاتفاق النهائي

للتعويضات عن المنشأت (الإسرائيلية) في سيناء [٦٦] . إلا أن الغزو الصهيوني للبنان ١٩٨٢، وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة أدخل العلاقات المصرية الصهيونية في مرحلة جديدة أتسمت بالتوتر الدائم. حيث أعلنت القاهرة أدانتها الشديدة للغزو، وطالبت (إسرائيل) بوقف جميع الأعمال العسكرية، والانسحاب فورا من الأراضي اللبنانية[٦٧]، كما أعرب وزير الخارجية كمال حسن علي عن قلقه الشديد بشأن مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية بسبب الغزو وأشار الى تجميد عملية التطبيع، وأكد أن انسحاب (إسرائيل) من لبنان شرط لاستئناف جهود السلام[٦٨]. كما قامت مصر – وكما ذكرنا سابقا – بتجميد تنفيذ (٥٠) اتفاقية تعاون في مختلف المجالات ، وقامت بسحب سفيرها من تل أبيب[٦٩].

وفضلا عن الاعتداءات الصهيونية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني كان هناك سبب أخر لتوتر العلاقات بين الطرفين يتمثل في النزاعات الحدودية وخاصة فيما يتعلق بقضية طابا التي لم يتم تسويتها بعد وبناء على ذلك كله قامت القيادة المصرية بتجميد اتصالاتها الرسمية مع الكيان

الصهيوني، ورفضت بشدة محاولة تل ابيب لعقد قمة ثنائية، ووضعت عددا من الشروط من اجل إعادة سفيرها الى تل ابيب، واستئناف عملية التطبيع[٧٠]. وتتمثل هذه الشروط بالانسحاب من لبنان، تحديد المسؤولية في مذابح صبر وشاتيلا، والسير بالقضية الفلسطينية على طريق الحل والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني،[٧١] وتسوية مسألة طابا[٧٢].

كما أن الراي العام الشعبي كان له تأثير على رسم السياسة الخارجية المصرية تجاه الكيان الصهيوني حيث بدأ يظهر غضبه واستيائه من التصرفات الإسرائيلية والمتمثلة في العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني ، وقصف المفاعل الذري العراقي عام ١٩٨١ ، ثم اجتياح

لبنان ١٩٨٢، والمماطلة في تسوية مسألة طابا ، واصبح هناك شعور عام بان اتفاقية كامب ديفيد قد منحت الكيان الصهيوني فرصة جديدة لكي يمارس مزيدا من الاعتداءات ضد الشعب العربي وقضاياه العادلة بينما لم تمنح مصر شيئا. وحتى الأحزاب السياسية المصرية التي أيدت كامب ديفيد في البداية عادت وسحبت تأييدها وأعلنت معارضتها الكاملة للاتفاقية ومن هذه الأحزاب: حزب العمل الاشتراكي، وحزب الأحرار، وحزب الوفد الجديد، وحتى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم- فرغم استمرار قبوله وتأييده لكامب ديفيد-، بدأ يتخذ بشكل متزايد مواقف أقرب الى القضايا العربية من خلال مجلس الشعب والشورى وفي صحفه ومؤتمراته [٧٣]. كما أنسحب الموقف نفسه على الكثير من المثقفين المصريين الذين أيدوا وساندوا سياسة السادات واتفاقات كامب ديفيد ثم عادوا بعد ذلك لكي يقفوا ضدها ويعارضوها[٧٤].

لقد استمر التوتر والانقطاع الكامل في العلاقات المصرية – الصهيونية حتى عام ١٩٨٥ حيث شهدت هذه السنة تقدما ملحوظا في المحادثات بين الطرفين، ففي شهر شباط/ فبراير من تلك السنة زار مصر وزير الطاقة

الصهيوني موشي شاحال (Moshe Shahal)، وفي نيسان زارها الوزير الصهيوني عازر وايزمن (Ezer weizman)، وفي تشرين الثاني قام وزير النفط والموارد المعدنية المصرية بزيارة الكيان الصهيوني، كما شهد عام ١٩٨٥ ثلاثة جولات من المحادثات بين الطرفين حول قضية طابا وقد اشترك في هذه المحادثات خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية لكنها فشلت في التوصل الى نتائج ملموسة لحل القضية، وفي شهر يناير من السنة ذاتها اشترك الكيان الصهيوني في المعرض العالمي للكتاب والذي أقيم في القاهرة [٧٥].

وعلى أية حال فأن هذه الاتصالات لا تعني عودة الهدوء الى العلاقات بين الطرفين حيث بقي التوتر هو سيد الموقف والعلامة الأبرز لتلك العلاقات، بل ازداد حدة خلال العام ذاته أي عام ١٩٨٥ وذلك بعد وقوع حادثين هما : اغتيال دبلوماسي صهيوني في القاهرة [٧٦]، ومقتل مجموعة من السياح الصهاينة في سيناء على يد رجل يدعى سليمان خاطر وهو من حرس الحدود المصرية [٧٧] . مع حلول عام ١٩٨٦ شهدت العلاقات بعض الانفراج حيث وافق الرئيس مبارك – نتيجة لاعتبارات عديدة تأتي في مقدمتها الضغوط الأمريكية– على عقد لقاء مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني شمعون بيريز في مدينة الاسكندرية تمخض عنه موافقة مصر على طرح مشكلة طابا للتحكيم الدولي، وإعادة سفيرها الى تل ابيب. ووافق بيريز على فكرة عقد مؤتمر دولي لحل أزمة الشرق الأوسط، وكانت هي المرة الأولى التي يعترف فيها الكيان الصهيوني بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط[٧٨]. بعد ذلك شهد الجانبان تبادل الزيارات على مستوى وزراء الخارجية حيث قام وزير خارجية الكيان الصهيوني بزيارة

القاهرة في شباط ١٩٨٧، وفي تموز من السنة (٣) العدد (٦) وزير الخارجية المصري بزيارة تل ابيب[٧٩].

وعلى الرغم من استمرار المحادثات بين الطرفين إلا أنه لم يتم احراز أي تقدم في القضايا العالقة بين الطرفين – باستثناء الانسحاب الصهيوني من طابا في أيلول ١٩٨٧[٨٠]، وبدأت تظهر في تل ابيب بعض الأوساط المعارضة لفكرة المؤتمر الدولي وخاصة بعد أن أصبح أسحق شامير رئيسا للوزراء[٨١] ، ثم جاءت أحداث الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ لتلقي بظلالها على العلاقات بين الجانبين والتي دخلت في دائرة مغلقة وسيناريومكرر تتمسك فيه مصر بفكرة عقد مؤتمر دولي لحل القضايا العالقة ، بينما الكيان الصهيوني مستمر في سياسة المماطلة والتسويف والرفض حينا والقبول حينا أخر .

مصر وسوريا

من القطيعة الى الاتفاق

ذكرنا سابقا أن من نتائج كامب ديفيد قيام معظم الأقطار العربية بقطع علاقتها بمصر وطردها من الجامعة العربية وكانت سوريا واحدة من تلك الاقطار ، إلا أن الموقف السوري تميز بانه كان من أكثر المواقف تشددا وعداء للحكومة المصرية وأذا كانت بعض الأقطار العربية قد احتفظت بعلاقات غير رسمية مع القاهرة فان قطيعة دمشق كانت قطيعة تامة وقاسية هذا من جهة ومن جهة أخرى فان السياسة الخارجية المصرية التي اتسمت بالإيجابية، وبنوع من المهادنة مع الأنظمة العربية الأخرى لم تستطع ان تحتوي الموقف السوري المتشدد وقابلته بموقف أكثر تشددا– في بداية عقد الثمانينات على الأقل– ففي الوقت الذي كانت فيه سوريا تهاجم مصر

وتنتقد سياستها تجاه الصراع العربي – الصهيوني، كما أنها تنتقد بشدة الوجود السوري في لبنان، وتطالب دائما بطرد القوات السورية منه معتبرة أن هذا التواجد يفتح المنطقة لتدخلات خارجية خطيرة، كما ربطت القاهرة نجاح أي عملية وفاق وطني في لبنان بالانسحاب السوري منه[٨٢]. لقد استمر التأزم في العلاقات بين دمشق والقاهرة طيلة النصف الأول من عقد الثمانينات، لكنه بعد ذلك اصبح أقل حدة، وأميل الى التهدئة حيث حاول الطرفان حصر وتوضيح نقاط الخلاف وفي هذا السياق اشار وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد الى أن مصر لا توافق على السياسة السورية في نقطتين:

١- محاولة استقطاب القضية الفلسطينية وتسخيرها لأغراضها.

٢- محاولة اعتبار لبنان امتدادا للسياسة السورية .

وأضاف عبد المجيد موضحا أنه في اليوم الذي تغير سوريا سياستها تجاه القضية الفلسطينية، وتشعر أن هناك استقلالية للقرار الفلسطيني ، وفي اليوم الذي تحافظ سوريا على استقلالية القرار اللبناني، وعدم التدخل في الشؤون اللبنانية ، فلا خلاف بين مصر وسوريا[٨٣].

لقد شكل عام ١٩٨٧ منعطف مهم في العلاقات المصرية – السورية حيث شهد هذا العام بعض الانفراج في التأزم الذي تميزت به تلك العلاقات ويعود ذلك الى عوامل عديدة يأتي في مقدمتها تكون راي عام عربي على مستوى الشعوب والحكومات يرى أن عودة مصر للصف العربي باتت ضرورية، وأن العرب قد خسروا كثيرا بسبب استبعاد مصر مثلما خسرت مصر أيضا ، إضافة الى أتباع مصر – منذ تولى مبارك – لسياسة خارجية مناصرة للقضايا العربية وخاصة لحقوق الشعب الفلسطيني، ومناوئة قدر الإمكان للمشاريع والانتهاكات الصهيونية ، فضلا عن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول ١٩٨٧، كل هذه العوامل– إضافة

الى الجهود التي بذلها عاهل الاردن للتقارب بين الطرفين، وساعدت على تحسن العلاقات بين القاهرة ودمشق . وخلال مؤتمر القمة الإسلامية في الكويت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ التقى الرئيس السوري حافظ الاسد بالرئيس مبارك للمرة الأولى منذ عشرة أعوام ، وقد وصف مبارك هذا اللقاء بأنه ليس فقط لقاء بين رئيسين وانما بين صديقين[٨٤]. وعلى الرغم من ان العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين لم يتم استئنافها إلا أن هذا اللقاء ساعد على تكثيف الاتصالات بين مصر وسوريا خلال الفترة التالية في ميادين الفن والرياضة وتواتر الحديث عن لقاءات سياسية ستتم بين الطرفين، وحافظ كل من الأسد ومبارك على الحديث عن بعضهما البعض بطريقة لبقة، ولم تشكل سوريا عقبة كبرى

في وجه إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة و (١٨) عضوا في جامعة الدول العربية[٨٥] .

لقد شهد شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ مقدمة الاتصالات المصرية – السورية الإيجابية والتي بدأت بحديث للرئيس حافظ الاسد الى جريدة القبس الكويتية في التاسع من كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩ الذي أكد فيه أن قطع العلاقات مع مصر ليس من مصلحة العرب ، بل من مصلحة (إسرائيل)، مشيرا الى انه لا يقبل ان تبقى هناك قطيعة بين مصر وسوريا الى الأبد ودعى الى ان يكون هناك تعاون بينه وبين الرئيس مبارك . بعد ذلك تم إجراء اتصال هاتفي في الحادي عشر من كانون الأول بين الرئيسيين ، تقرر خلاله استئناف الرحلات الجوية بين البلدين. وفي السابع عشر من كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩ تسلم الرئيس الأسد رسالة من الرئيس مبارك حملها وزير الاعلام المصري، واكد الرئيس الاسد للوزير المصري حرص سوريا على تقوية التعاون بين البلدين وتعزيزه في كافة المجالات، وفي الثالث والعشرين من كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩ زار

المصري لسوريا صدر على اثرها بيان مشترك في القاهرة ودمشق بإعادة العلاقات الدبلوماسية وذلك يوم ٢٧ / كانون الاول / ١٩٨٩ [٨٦] .

لقد أكدت مصر أن علاقاتها مع سوريا ليست موجهة ضد أحد إدراكا منها لطبيعة التوازنان في العلاقات العربية ، خاصة وأن مصر عضو في مجلس التعاون العربي الذي يضم العراق الخصم العربي لسوريا ، وكذلك طبيعة التوازنات الاقليمية ، خاصة بالنسبة (لإسرائيل) التي لازالت تحتل الجولان السوري، وترتبط بمعاهدة سلام مع مصر. وعلى أية حال

لم يمنع ذلك من تعميق التفاعلات السياسية المصرية – السورية ، ففي عام ١٩٩٠ قام الرئيس المصري بزيارة رسمية لسوريا في الفترة من ٢ الى ٣ أيار/ مايو ١٩٩٠، حيث تم الاتفاق على إنشاء لجنة عليا مشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين لبحث التعاون الاقتصادي والسياسي . ومن الواضح ان الرئيس مبارك حاول القيام بوساطة لتحسين العلاقات بين العراق وسوريا . غير ان السوريين كانوا يرون أن هذه المسألة تحتاج الى مزيد من البحث والجهد لذلك رفض الرئيس السوري حضور قمة بغداد ٢٨ – ٣٠ أيار ١٩٩٠. وفي الثلاثين من ايار/ مايو ١٩٩٠ زار الرئيس مبارك سوريا بعد عودته من مؤتمر القمة في بغداد وأجرى مباحثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد [٨٧] . وبدا واضحا أن القاهرة تريد القيام بدور ما من أجل تقريب وجهات النظر بين دمشق بغداد .

وشهد شهر تموز ١٩٩٠ زيارة الرئيس الأسد خلال الفترة ١٤ – ١٦ تموز/ يوليو للقاهرة وتم الاتفاق في هذه الزيارة على إنشاء لجنة عليا مشتركة بين البلدين تتفرع منها لجان وزارية لبحث التعاون بينهما في المجالات المختلفة بما يحقق الأهداف المشتركة، كما وقع الرئيسان اتفاقا

ينظم عقد اجتماعات دورية بينهما كلما دعت الضرورة لذلك. كما أدى الغزو العراقي للكويت في الثاني من أب ١٩٩٠ إلى تفجر أزمة الخليج بعد الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من أب ١٩٩٠ الى ازدياد التعاون بين القاهرة ودمشق اللتين وقفتا الموقف ذاته في إدانة الاجتياح العراقي، وطالبتا بضرورة الانسحاب من الكويت وعندما اندلعت الحرب شاركت كل من مصر وسوريا في القوات العسكرية التي ساهمت في إخراج العراق من الكويت(٨٨).

السياسة الخارجية المصرية في الميدان الأفريقي

إن المقاطعة التي فرضتها الدول العربية على مصر كانت من الأسباب التي جعلتها تتبنى سياسة نشطة داخل الفضاء الأفريقي ، إضافة الى كونها واحدة من دول هذا الفضاء وبالتالي هي عنصر مؤثر ومتأثر بما يدور فيه من أحداث وما يستجد عليه من متغيرات . وكان من الطبيعي أن تستأثر الدول العربية الأفريقية باهتمام خاص من قبل الخارجية المصرية خاصة وأن علاقات مصر بهذه الدول – باستثناء الجزائر وليبيا – لم تتأثر كثيرا بقرار قمة بغداد القاضي بقطع العلاقات مع القاهرة حيث لم تلتزم كل من الصومال والسودان بهذا القرار وبالتالي لم تقطع علاقتها بمصر ، وينطبق القول نفسه على المغرب الذي احتفظ بعلاقات طيبة مع الحكومة المصرية حيث قام وزير خارجية المغرب – على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الطرفين – بزيارة القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ وسلم الرئيس مبارك رسالة من الملك الحسن الثاني (٨٩).

وعلى أية حال فان النموذج الأبرز للعلاقات الإيجابية يتمثل في العلاقات المصرية– السودانية، والمصرية– الصومالية، فقد كان هناك شبه

تحالف بين مصر والسودان وقد تم ذلك بشكل واضح عام ١٩٨٠ عندما بدرت الحكومة المصرية ليبيا على خلفية تحركاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة– من أي اعتداء قد تشنه على السودان، وأكد وزير الدفاع المصري عبد الحليم ابو غزالة ان مصر سوف تحارب الى جانب السودان فور وقوع أي عدوان عليه[٩٠] في إشارة واضحة للتهديد الليبي، وفي العام ذاته عقد اجتماع في أسوان بين مبارك والرئيس السوداني جعفر النميري لبحث القضايا المتعلقة بالموقف العربي، والمصالحة بين السودان وتشاد، وخطة التحرك السلمي العربي، ووقع الطرفان بروتوكولا للتعاون العسكري والدفاع المشترك[٩١]، وفي عام ١٩٨٢ قام الرئيس

مبارك بزيارة للخرطوم[٩٢]، كما قام النميري بزيارة القاهرة في السنة ذاتها للتشاور حول الموقف العربي[٩٣]، وفي تلك الفترة وقعت مصر والسودان اتفاق للتكامل بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية، وتبادل الخبرات، والبنية الأساسية، وغيرها من أوجه التعاون والتكامل[٩٤]، ووقع زعيما البلدين اللوائح التنفيذية الخاصة بمؤسسات التكامل بين مصر والسودان والتي تشمل المجلس الأعلى للتكامل، وبرلمان وادي النيل ، وصندوق التكامل[٩٥]. وقد حضر مبارك الجلسة الافتتاحية لبرلمان وادي النيل بالخرطوم[٩٦]. وفي عام ١٩٨٣ اتفق الطرفان على إلغاء جميع الرسوم الجمركية على السع المتبادلة بينهما [٩٧].

يتبين من خلال هذا العرض الموجز لبعض أوجه العلاقة بين القاهرة والخرطوم أن هذه العلاقة كانت على أحسن ما يرام وقد استمرت بهذا المستوى الجيد بل وازدادت تحسنا طيلة عقد الثمانينات ، وفي حديث صحفي للرئيس المصري عام ١٩٨٥ اعتبر ان العلاقة بين مصر والسودان جيدة جدا وأنها ((علاقة أزلية فوق مستوى الأشخاص)) ، وجدد التزام مصر بالدفاع عن السودان ضد أي اعتداء خارجي[٩٨]. كما بذلت مصر جهدا

والأفريقية والدولية وحتى مع جون غارانغ من أجل تسوية هذه المسالة[٩٩].

فضلا عن السودان كان لمصر علاقات حسنة مع الكثير من الدول الافريقية تاتي في مقدمتها الصومال الذي- وكما ذكرنا سابقا- كان من الدول التي لم تقطع علاقتها بمصر، والذي قام رئيسه محمد سيادبري بزيارة القاهرة أكثر من مرة، وكان هناك العديد من أوجه التعاون بين الطرفين وبخاصة في مجال التعاون التجاري، وتشجيع المشروعات

المشتركة بين مصر والصومال [١٠٠]، بالإضافة الى عقد بروتوكولا للتعاون الشبابي بين الطرفين[١٠١].

أما بالنسبة لعلاقة مصر مع الدول الأفريقية الأخرى غير العربية فأنها علاقات طيبة بشكل عام مع معظم هذه الدول وتتسم بالتعاون، والتشاور المتبادل، والسعي المشترك لإيجاد أفضل السبل الكفيلة بتحسين أحوال القارة وحل مشاكلها، والسير بدولها على طريق التنمية والتطوير . ففي عام ١٩٨١ أعلن مبارك ان تشاد دولة صديقة [١٠٢]، وقررت القاهرة استئناف علاقاتها الدبلوماسية معها، وإعادة السفير المصري إليها عام ١٩٨٢ [١٠٣]، كما طالبت القاهرة بانسحاب القوات الليبية من تشاد [١٠٤]. وكان هناك اتفاق بين مصر وغينيا على إجراء مشاورات دورية[١٠٥]، وفي عام ١٩٨٢ تم توقيع اتفاقية عسكرية بين مصر وغينيا . وفي العام ذاته زار القاهرة الرئيس الليبيري صامويل دو واتفق مع مبارك على دعم منظمة الوحدة الأفريقية،[١٠٦] وفي عام ١٩٨٦ زار القاهرة الرئيس الاثيوبي منغستو وتباحث مع مبارك في عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وتلك التي تخص القارة كلها [١٠٧] وبشكل عام فان مصر ترتبط باتفاقيات تجارية مع (٢٩) دولة أفريقية كما ترتبط مع أكثر من (٢٠) دولة أفريقية باتفاقيات لإنشاء

مجالات مشتركة للتعاون في مختلف المجالات[٨] السنة (٢٥) العدد (٧٤) ٢٠٠٨

بعض المنظمات الاقليمية المنحة[٩]، ومنها تجمع الاندوجو لحوض النيل الذي تأسس بناء على مبادرة مصرية وعقد أولى اجتماعاته عام ١٩٨٣ إلا أن الخلافات بين أعضائه، بالإضافة الى الخلافات الأهلية ساهمت جميعها في تجميد التجمع[١٠٩] ، كما تولت مصر عام ١٩٨٩ رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية[١١٠].

لم تكن علاقات مصر مع الدول الأفريقية تتسم كلها بنفس الدرجة من التفاهم والتنسيق حيث مثلت ليبيا واحدا من ابرز الخصوم للسياسة الخارجية المصرية عربيا وأفريقيا . وكانت واحدة من الدول التي قطعت علاقاتها بالقاهرة بعد مؤتمر بغداد ، وكانت من اشد المعارضين لاتفاق كامب ديفيد في حين كانت القاهرة تعارض وتدين التحركات الليبية داخل القارة الأفريقية وبخاصة فيما يتعلق باستيلاء ليبيا على أجزاء من الأراضي التشادية حيث أعلنت الخارجية المصرية أن القاهرة تقف الى جانب تشاد وطالبت بانسحاب القوات الليبية منه[١١١]، وفي عام ١٩٨٢ أعلنت مصر أنها سوف تقاطع مؤتر القمة الأفريقي الذي سيعقد في ليبيا التي تشجع على الأرهاب على حد قول وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية [١١٢] ، وفي عام ١٩٨٣ أكد مبارك إن حدود مصر مع ليبيا سوف تظل مغلقة حتى تبرهن الحكومة الليبية على اخلاصها لسياسة حسن الجوار[١١٣] .

وهنا يتكرر السيناريو نفسه الذي تكرر مع عدد من الدول العربية التي قاطعت مصر قطعية قامة وناصبتها العداء. ففي البداية يكون هناك عداء شديد، وقطعية قاسية، وحملات إعلامية مضادة ثم ما تلبث الأمور أن تهدأ قليلا وتجري عملية مراجعة عقلانية ومتزنة تدعمها مواقف مصر الأقرب الى القضايا العربية، والتغيير الذي طرأ على سياستها الخارجية مع الكيان

الاستياء الشديد الذي أظهرته الحكومة المصرية من الاعتداء الأمريكي على ليبيا عام ١٩٨٦ حيث أعلنت مصر عن استعدادها لإرسال المساعدات الإنسانية الى ليبيا [١١٤]. كل ذلك جعل ليبيا تميل الى تهدئة علاقاتها بمصر وتحاول البحث عن صيغ جديدة أكثر إيجابية للتعامل مع هذا القطر الشقيق والجار.

وجاءت أول بادرة للأنفراج في العلاقات بين الطرفين عام ١٩٨٩ حيث تم عقد لقاء بين الرئيس الليبي معمر القذافي ونظيره المصري حسني مبارك على هامش أعمال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في الدار البيضاء ٢٣ – ٢٦ / ايار/ ١٩٨٩[١١٥] حيث شهدت العلاقات المصرية الليبية بعد هذا اللقاء تطورا مطردا ففي الأول من حزيران/ يونيو عام ١٩٨٩ استقبل مبارك في القاهرة رئيس الاستخبارات الليبية احمد قذاف الدم لتنقية الأجواء بين الطرفين. وأعلن يوم الثالث من حزيران/ ١٩٨٩ عن فتح[١١٦] الحدود بين ليبيا ومصر وكذلك فتح المجال الجوي بين الطرفين، ويوم ١٧/ تشرين الاول / ١٩٨٩ وصل القذافي الى مدينة (مرسى مطروح) في أول زيارة لمصر منذ ١٦ عام، ويوم ١٨ / تشرين الاول / ١٩٨٩ زار مبارك مدينة طبرق الليبية وصرح بأنه لم يعد هناك أي خلاف بين الطرفين، وعقد الجانبان عدد من الاتفاقيات للاستفادة من اليد العاملة المصرية، والتعاون في مجال الزراعة واستثمار الموارد المائية، وربط شبكات الكهرباء، وزيادة التبادل التجاري، وإقامة خط سكة حديد يربط البلدين[١١٧]. ويوم ١٣ / كانون الاول / ١٩٨٩ قام الرئيس مبارك بزيارة مفاجئة الى ليبيا وتناولت المحادثات سبل تطوير العلاقات بين البلدين[١١٨] ويوم ٢٠ / شباط /

١٩٩٠ أنهى القذافي زيارة لمصر حيث التقى بالرئيس مبارك وناقش معه العلاقات الثنائية، وبعض القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية [١١٩] . وهكذا نجحت الدبلوماسية المصرية في تحسين علاقاتها مع ليبيا التي كانت من أشد الخصوم السياسيين لمصر ولم ينته عقد الثمانينات حتى كانت العلاقات بين مصر وليبيا على خير ما يرام .

المستوى الدولي
القاهرة وواشنطن

استعادة التوازن المفقود

لقد ذكرنا سابقا أن الرئيس مبارك حاول منذ توليه الرئاسة عام ١٩٨١ إدخال بعض التعديلات على سياسة مصر الخارجية ، وكانت من اصعب المهام التي واجهته في هذا المجال إدخال بعض التعديلات على العلاقة غير المتوازنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حيث ان سياسة وفلسفة سلفه السادات والقائلة بان ٩٩% من أوراق اللعبة بيد واشنطن فضلا عن الضغوط الاقتصادية الأمريكية ، كل هذا أدى الى حدوث خلل في علاقات مصر بالولايات المتحدة انعكس سلبا على صورة مصر ومكانتها عربيا واقليميا، وأظهرها بمظهر الحليف الاستراتيجي لواشنطن في منطقة لا تتمتع فيها أمريكا بسمعة حسنة أن لم يكن ينظر إليها بنوع من العداء، كل ذلك دفع مبارك الى إعادة النظر في سياسة بلاده الخارجية تجاه واشنطن في محاولة لتحقيق قدر من الاستقلالية، والخروج من صورة الدولة التابعة والمنفذة لسياسة واشنطن في المنطقة. فبعد توليه سدة الحكم بشهر واحد أعلن مبارك ان مصر ليست في موقف يسمح لها بقبول تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة [١٢٠] .

لقد ظهر الخلاف الأول بين القاهرة وواشنطن في العام ١٩٨٢ عندما رفضت مصر المساهمة في التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة [١٢١]. وعندما قام الكيان الصهيوني باجتياح لبنان عام ١٩٨٢ طالب مبارك الرئيس الأمريكي بالتدخل والضغط على (إسرائيل)،[١٢٢] كما طالبه بإعادة تقييم السياسة الأمريكية في الشرق الوسط لتحقيق السلام العادل في المنطقة[١٢٣]. ثم طفت هذه الخلافات على السطح أثناء الزيارة

التي قام بها الرئيس مبارك الى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣ حيث استاء الجانب المصري من الرفض الأمريكي لمطالبه حول زيادة المساعدة الاقتصادية، ومن الموقف الأمريكي المنحاز للكيان الصهيوني، بينما الجانب الأمريكي كان قد امتعض من رفض القاهرة لطلبه بوضع قاعدة (راس بناس) المصرية تحت تصرف واشنطن الكامل، ومنح الولايات المتحدة المزيد من التسهيلات العسكرية على الأراضي المصرية[١٢٤]. ومما زاد من الامتعاض الأمريكي عرض القاهرة منح تسهيلات محدودة في راس بناس لبعض الدول الصديقة والشقيقة لمساعدتها في رد أي عدوان قد تتعرض له [١٢٥] وفوق هذا وذاك فان القيادة المصرية أعلنت أكثر من مرة خلال هذه الفترة وعلى لسان الرئيس مبارك ووزير خارجيته أن احتفاظ مصر بعلاقات طيبة مع واشنطن لا يمنع من إقامة علاقات مع موسكو[١٢٦] .

لقد ظهرت أول أزمة حقيقية بين الطرفين في تشرين الأول ١٩٨٥ عندما اعترضت قوة جوية أمريكية طائرة ركاب مصرية وأجبرتها على الهبوط في إيطاليا بحجة أن خاطفي المركب الإيطالي (Achille Laura) كانوا على متنها ، وقد وصف الرئيس مبارك ووزير خارجيته هذا العمل بانه غير ودي من جانب واشنطن ، واستمرت هذه الأزمة الدبلوماسية حوالي شهر [١٢٧] ، وخرج أثنائها الكثير من المصريين الذين اعتبروا أن التصرف الأمريكي بمثابة إهانة وطنية في مظاهرات غاضبة ومنادية بالعداء لأمريكا [١٢٨] .

كما ظهر استياء الحكومة المصرية من الولايات المتحدة عندما قامت الأخيرة بالاعتداء على ليبيا عام ١٩٨٦ . ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن الرئيس مبارك – والذي قام بخمس زيارات الى واشنطن بين عامي ١٩٨١ – ١٩٨٥– رفض عام ١٩٨٦ زيارتها، وكرر هذا الرفض عام ١٩٨٧ بسبب فضيحة (Iran Gate) ، كما تزايدت خلال

هذه الفترة المشاعر المعادية لأمريكا داخل البلاد حتى أنها اقترنت ببعض أعمال العنف : ففي أيار وايلول ١٩٨٧ حدثت محاولتان لاغتيال بعض الدبلوماسيين الأمريكان في القاهرة [١٢٩] . ويبدو أن الزيارة التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش (J. Bush) للقاهرة عام ١٩٨٦ [١٣٠] جاءت ضمن سياق الجهود الأمريكية الرامية الى تقوية العلاقات الأمريكية المصرية التي أصابها شيء من الفتور بسبب الاعتداءات على ليبيا ، وفضيحة (إيران – كونترا) حيث أكدت الإدارة الأمريكية للجانب المصري أن هذا الموضوع انتهى ولن ترسل أسلحة أخرى الى إيران[١٣١] .

وفضلا عن البعد السياسي للعلاقات المصرية – الأمريكية هناك بعد أخر لتلك العلاقات يتمثل في المساعدات العسكرية والاقتصادية ، حيث يعكس تطور وتزايد المساعدات المالية العسكرية والمدنية لمصر منذ عام ١٩٧٩ اهتمام الإدارة الأمريكية والكونجرس بالدور الحيوي لمصر في المنطقة وضرورة تحديث قدراتها لخدمة هذا الدور . وقد بدأت القفزة في قيمة المساعدات عام ١٩٧٩ عندما وافقت الإدارة الأمريكية على تقديم قرض لمصر قيمته (١,٥) مليار دولار لمدة (٥) سنوات لكن جزء منه تحول الى منحة في سنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، وبدء من عام ١٩٨٥ تحولت المساعدات العسكرية الى منح سنوية تصل قيمتها في المتوسط الى (١,٣) مليار دولار[١٣٢]، وعلى أية حال فقد حصلت مصر خلال عقد الثمانينات على حوالي (٣٠) مليار دولار كمعونة أمريكية ما

بين عسكرية ومدنية [١٣٣] . وتكون مصلحة (الدولة الثانية) بعد الكيان الصهيوني من حيث المساعدات الأمريكية[١٣٤] . أن هذه الأرقام تعكس الأهمية التي تتمتع بها مصر في استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، هذه الأهمية التي تحدث عنها القائد السابق للقيادة الأمريكية المركزية التي يشمل عملها منطقة الشرق الأوسط (Centcom) حين قال (إن مصر هي أهم بلد في المنطقة التي تقع تحت مسؤوليتي لأن الوصول إليها يعني الوصول الى المنطقة كلها)[١٣٥] وتؤكد نفس الكلام الوثيقة التي أصدرتها القيادة المركزية عام ١٩٩٥[١٣٦] .

لم تنحصر العلاقات المصرية – ألأمريكية في المستوى الثنائي فحسب بل كان هناك مستوى أخر للعلاقة يتمثل في التزام الطرفين بما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط . فمنذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٥ كانت الحكومة المصرية تدعم المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي ريجن (Reagan) عام ١٩٨٢ من أجل إيجاد تسوية عادلة، ولكن منذ بداية عام ١٩٨٦ وبعد فشل الاتفاق الأردني – الفلسطيني، والانشغال الأمريكي المتزايد بالمواجهة مع الاتحاد السوفيتي، فضلا عن التعسف الصهيوني، ورفض أمريكا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كل ذلك جعل الحكومة المصرية تميل الى فكرة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط تشترك فيه الأطراف الأوربية والاتحاد السوفيتي فضلا عن الأطراف الأساسية الأخرى. لذلك نشطت الدبلوماسية المصرية في الحصول على موافقة الأطراف المعنية لعقد هذا المؤتمر وقد نجحت– كما ذكرنا– في الحصول على موافقة تل ابيب عام ١٩٨٦[١٣٧]، لكن بعد ذلك لم تستطع الدبلوماسية المصرية السير بفكرة المؤتمر الدولي خطوة واحدة الى الامام ولم تسعفها علاقاتها الحسنة مع واشنطن لاقناعها وأفضل ما استطاعت الحصول عليه موافقة أمريكية محاطة بالغموض وبالكثير من التحفظات وهي موافقة أقرب ما

الموافقة التي أعطاها سابقا[١٣٨] ليزيد الطين بلة وليرجع الدبلوماسية المصرية الى نقطة الصفر التي لم

تستطع تجاوزها إلا بعد وقوع أحداث عالمية خطيرة تمثلت في الاجتياح العراق للكويت، وانهيار الاتحاد السوفيتي لتبدأ مرحلة جديدة بمواصفات جديدة وبقطب أوحد ولتدخل مصر– بعد الجهود التي بذلتها في حرب الخليج الثانية والتقارب الكبير بينها وبين واشنطن– المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة شبه التحالف بينها وبين أمريكا والتي تبدأ مع حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١ [١٣٩] .

العلاقات المصرية– السوفيتية

أما بالنسبة للقطب الدولي الأخر أي الاتحاد السوفيتي فأن القيادة المصرية وإدراكا منها أن إعادة التوازن الى علاقاتها بأمريكا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تحسين علاقاتها مع موسكو – هذه العلاقات التي وصلت الى أسوا مراحلها في ايلول ١٩٨١ عندما قامت الحكومة المصرية بطرد السفير السوفيتي من القاهرة– فأن هذه القيادة اتخذت بعض الخطوات في هذا المجال ففي عام ١٩٨٢ أكد مبارك ان احتفاظ مصر بعلاقات طيبة مع موسكو لا يعني إساءة العلاقات مع واشنطن[١٤٠]، وأعلن بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن مصر تبذل جهودا مخلصة لتحسين علاقتها مع الاتحاد السوفيتي[١٤١]، وخلال العام ذاته والعام الذي تلاه أي عام ١٩٨٣ تمكن البلدان من استعادة علاقتهما في المجالات التجارية والثقافية والفنية[١٤٢]. وفي نيسان ١٩٨٣ وقع الطرفان على اتفاقية للتعاون العلمي والثقافي بينهما[١٤٣]، كما قامت مصر

بدعوة الخبراء السوفيت للاشتراك في إصلاح التوربينات العالي والعمل في مصانع الحديد والصلب في حلوان،[١٤٤] وإكمال مشاريع التعاون الاقتصادي الأخرى التي كانت قائمة بين البلدين سابقا [١٤٥]، وفي عام ١٩٨٤ تم تبادل السفراء بين القاهرة وموسكو [١٤٦]. وفي الجلسة التاسعة والثلاثين للأمم المتحدة والتي عقدت في أيلول ١٩٨٤، عقد وزيرا خارجية البلدين اجتماعا كان بداية للقاءات سياسة أخرى على مستوى وزراء الخارجية ، وفي عام ١٩٨٥ عادت العلاقات بين البرلمان المصري والسوفيتي الى طبيعتها ، وفي نهاية عام ١٩٨٦ قررت السلطات المصرية إعادة فتح جمعية الصداقة السوفيتية – المصرية والسماح لها بمزاولة نشاطها [١٤٧].

وقد انعكس هذا التحسن في العلاقات السياسية بشكل ملحوظ على حجم التبادل التجاري بين البلدين ففي عام ١٩٨٦ أصبحت مصر أكبر شريك تجاري للاتحاد السوفيتي في الوطن العربي وثاني شريك بعد الهند في العالم الثالث ، وفي العام ذاته اتفق البلدان على ان يصل حجم التجارة بينهما الى حوالي (٨٥٠) مليون دولار، وهو ما يمكن ان يجعل الاتحاد السوفيتي ثاني شريك تجاري لمصر بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وفي عام ١٩٨٧ تحسنت العلاقات المصرية السوفيتية بشكل كبير جدا ففي آذار من ذلك العام وافق الاتحاد السوفيتي على إعادة جدولة الديون المصرية لموسكو والمقدرة بثلاثة مليارات دولار بحيث يتم دفعها على مدى (٢٥) عاما تتضمن عشرة أعوام سماح . وفي نيسان وافقت موسكو على تقديم بعض قطع الغيار للأسلحة السوفيتية التي بحوزة مصر. وفي شباط ١٩٨٨ وافقت موسكو على إعادة جدولة الديون العسكرية المصرية والبالغة (١,٥) مليار دولار على مدى (١٩) عاما تتضمن ستة أعوام سماح وتدفع هذه الديون بمنتوجات مصرية [١٤٨].

على أية حال استمرت العلاقات بين البلدين في التحسن المطرد وتكررت اللقاءات بين المسؤولين في البلدين ففي ايلول ١٩٨٧ عقد وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أدوارد شفرنادزة ونظيره المصري عصمت عبد المجيد اجتماعا خلال الجلسة (٤٢) للأمم المتحدة أكدا خلاله على أهمية العلاقات بين

الطرفين وضرورة تقويتها وتنميتها [١٤٩]. وفي ايار ١٩٨٨ قام عصمت عبد المجيد بزيارة موسكو [١٥٠]، وفي السادس عشر من ايار ١٩٩٠ زار الرئيس مبارك الاتحاد السوفيتي والتقى بغورباتشوف وأجرى معه محادثات تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين، والقضية الفلسطينية وضرورة عقد مؤتمر دولي لدفع عملية السلام الى الامام [١٥١]. ونتيجة لهذا التطور الكبير والتقارب الشديد بين موسكو والقاهرة أعلنت مصر رسميا عن ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي الخاص بالصراع العربي – الصهيوني في حال انعقاده .

العلاقات مع القارة الأوربية

لقد ذكرنا سابقا أن واحدا من أهم الأهداف التي وضعتها الخارجية المصرية نصب عينيها هو العمل على إعادة التوازن لمسار العلاقات بين القاهرة وواشنطن ولتحقيق هذا الهدف كان على مصر ان تقيم علاقات قوية مع أطراف دولية أخرى ، وأن تضع في أيديها بعض الأوراق التي تمكنها من المناورة مع واشنطن أو الضغط عليها اذا لزم الأمر . وكانت أوربا أحد هذه الأطراف التي حاولت مصر أن تقوي علاقتها معها وان تتخذها – ليس كبديل للولايات المتحدة الأمريكية – بل كعنصر يمنح الدبلوماسية المصرية مساحة اكبر للتحرك والمناورة. وفضلا عن ذلك كانت الحكومة المصرية ترى في أوربا قوة دولية يمكن أن تمارس نوعا من الضغط على الكيان الصهيوني لدفع عملية السلام الى الامام، ويمكن أن

لتدخل وتساعد القاهرة في موضوع ديونها الخارجية من خلال العمل على جدولة هذه الديون وإطفاء البعض منها [١٥٢].

ومن أجل تنفيذ هذه السياسة سعت حكومة مبارك لتكوين شبكة من علاقات التعاون الاقتصادي والعسكري مع مختلف الدول الأوربية. ففي

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ رحبت مصر بالبيان الذي أصدرته فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا للاشتراك في قوة حفظ السلام في سيناء[١٥٣] ، وفي العام نفسه وصل الى القاهرة وزير الدفاع الفرنسي شارل ارنو (Sharl Arno) لبحث التعاون العسكري بين مصر وفرنسا حيث تم الاتفاق على ان تزود فرنسا مصر بعشرين طائرة من طراز ميراج ٢٠٠٠ ، وقد اشاد مبارك بالتعاون العسكري مع فرنسا [١٥٤] ، كما تم الاتفاق مع بريطانيا على تزويد مصر بالدبابات الحديثة والتعاون على إنتاج المدافع الثقيلة داخل مصر،[١٥٥] وطلبت مصر من إيطاليا تزويدها بطائرات مروحية ونظام دفاع جوي ، كما وقع وزيرا الدفاع الإيطالي والمصري بروتوكولا للتعاون العسكري بينهما [١٥٦] .

وفي بداية عام ١٩٨٢ قام الرئيس مبارك بجولة زار خلالها كلا من إيطاليا وفرنسا والمانيا الغربية ووصف محادثاته مع الدول التي زارها بانها ناجحة [١٥٧]، وفي أيلول من العام ذاته زار مبارك يوغسلافيا ورومانيا وفرنسا لبحث قضايا التعاون العسكري، وإقرار السلام في الشرق الأوسط [١٥٨]. وبعد شهرين من جولة مبارك زار القاهرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لمناقشة الأوضاع المتدهورة في الشرق الأوسط بعد الغزو الصهيوني للبنان[١٥٩]، وقبل أن ينصرم عام ١٩٨٢ قام مبارك بجولة أخرى شملت إيطاليا والمانيا الغربية والنمسا ورومانيا[١٦٠]، وفي كانون الثاني ١٩٨٣ قام بزيارة فرنسا وبريطانيا[١٦١]. كما وقعت مصر عام

بروتوكولات للتعاون [illegible] مع بريطانيا والمانيا الاتحادية ورومانيا[١٦٢].

ويتضح من حجم هذه التفاعلات السياسية والاقتصادية بين مصر والدول الأوربية مدى الأهمية التي كانت توليها الدبلوماسية المصرية لهذه الدول ورغبتها الحقيقية في إدخالها كشريك فاعل يساهم في حل أزمة الشرق الأوسط، وفي تنمية وتطوير المنطقة عموما . وبرز هذا التوجه بشكل واضح أثناء الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ حيث لم تكتف الحكومة المصرية بالتوجه الى واشنطن فحسب بل رنت بانظارها صوب العواصم الأوربية الفاعلة ، وقد أثمر هذا التحرك الدبلوماسي عما يعرف بالمبادرة الفرنسية – المصرية في ١٩ تموز ١٩٨٥ [١٦٣] التي وأن لم تستطع ان تغير شيئا على أرض الواقع، ولم تتمكن من إنهاء الغزو الصهيوني للبنان إلا أنها أشرت بشكل واضح على نجاح القاهرة في الخروج – الى حد ما – من دائرة النفوذ والتأثير الأمريكي . ولكن يجب ان لا يغيب عن البال أن الدبلوماسية المصرية لم تكن باي حال من الأحوال تنظر الى أوربا كبديل للدور الأمريكي بل كان جل ما تسعى إليه هو استثمار علاقاتها الجيدة مع أوربا للضغط على واشنطن والكيان الصهيوني، فضلا عن المنافع الاقتصادية والعسكرية التي يمكن ان تجنيها مصر من هذه العلاقات .

وعلى أية حال استمرت العلاقات المصرية – الأوربية تسير بشكل حسن ولم تشهد أية أزمة أو توتر يهدد صفاءها وانسجامها وتكررت اللقاءات على مختلف المستويات بين القاهرة والعواصم الأوربية ، واستمرت المشاورات والمباحثات حول مختلف المسائل وبشكل خاص أزمة الشرق الأوسط وكيفية إيجاد الحلول لها [١٦٤] ، وعندما تبنت الدبلوماسية المصرية فكرة عقد المؤتمر الدولي أصرت على أشراك الأطراف

الأوربية في هذا المؤتمر انطلاقا من اقتناع القاهرة بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه أوربا في حل أزمة الشرق الأوسط ، وإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة عموما .

خاتمة واستنتاجات

من خلال هذا البحث يمكننا الخروج بجملة من النتائج والاستنتاجات أهمها :

١- إن الهدف الأبرز الذي حاولت السياسة الخارجية المصرية تحقيقه خلال عقد الثمانينات يتمثل في العمل على إعادة التوازن لعلاقات مصر الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي .

٢- لقد تمكنت القاهرة من تحقيق نجاح ملحوظ على المستوى الاقليمي تمثل في عودتها الى الصف العربي وذلك بفضل التغيير الذي طرأ على سياستها الخارجية تجاه القضايا العربية وبخاصة الصراع العربي الصهيوني . إضافة الى نشوب الحرب العراقية – الإيرانية والتهديد الذي مثلته إيران عسكريا وعقائديا لبعض الدول العربية التي رأت في مصر الطرف المكافئ أو الموازن للخطر الإيراني .

٣- كان للضغوط الاقتصادية دورا كبيرا في رسم سياسة مصر الخارجية وهذا ما يفسر محدودية النجاح الذي تمكنت الدبلوماسية المصرية من تحقيقه على المستوى الدولي فضلا عن بعض الأحداث الدولية –حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي– التي القت بظلالها على علاقات مصر الدولية وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

٤- وبشكل عام فان السياسة الخارجية المصرية خلال عقد الثمانينات يمكن وصفها بانها سياسة واقعية ، تتبني نهجا عقلانيا مبتعدة قدر الإمكان عن العواطف والمواقف المرتجلة، واستراتيجيتها قائمة على

التعامل مع كل موقف على حدة وعدم خلط الأوراق وهي أصدق مثال للمقولة القائلة بأن (السياسة هي فن الممكن) .

٥- تأثير العامل الشخصي أو الدور البارز للأشخاص في رسم السياسة الخارجية – ليس في مصر وحسب بل في أغلب بلدان المنطقة – فبمجرد تولي الرئيس مبارك الحكم طرأ تغير كبير على سياسة مصر الخارجية أقليميا ودوليا وصل في بعض الحالات الى حد التناقض مع سياسة سلفه الرئيس السادات .

الهوامش

(١) للاطلاع على التغييرات التي إدخلها مبارك على السياسة الخارجية المصرية راجع : احمد يوسف احمد ، الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك ، السياسة الدولية ، السنة ١٨ ، ع ٦٩ ، (تموز : ١٩٨٢) ، ص ١٠٥ – ١٣٢ .

(٢) بطرس غالي : سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات ، السياسة الدولية ، السنة ١٨ ، ع ٦٩ ، (تموز : ١٩٨٢) ، ص ٧٨ – ٨٩ .

(٣) حسن ابو طالب : السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية ، ١٩٧٠ – ١٩٨٧ ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢ – ١٩٨٩ ، ص ٦٠ – ٦١ .

(4) Vladimir yefimov: Egypt's foreign Policy in the 1980S, Interhational affairs , February (Mosccow : 1988) , P. 71 .

(5) Ibid . P. 71 .

(٦) لمزيد من التفاصيل أنظر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية : اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، عرض وثائقي ، ط١ ، (بيروت : ١٩٧٨) .

(٧) ابو طالب : المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٨) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، العدد ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ٢٣٧ .

(٩) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، العدد ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٦٩ .

(١٠) أبو طالب : المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(١١) المصدر نفسه : ص ٦٢ .

(١٢) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٧٤ .

(١٣) للاستزارة راجع : نادية محمود محمد مصطفى : أوربا والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٦) ، ص ١٤٧ – ١٦٠ .

(١٤) ابو طالب : المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(١٥) هالة مصطفى : العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد أحداث لبنان ، السياسة الدولية ، السنة ١٩ ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣ ، ص ٩٣ .

(16) yefimovio : Op . Cit . P 72 .

(١٧) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٢ ، نيسان ، ١٩٨٣، ص ٢٥٤ .

(١٨) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع٧١ ، كانون الأول ١٩٨٣ ، ص ٢٦٢ .

(١٩) ابو طالب : المصدر السابق ، ص ١٦٢ ، أيضا : يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص ٥٧١ .

(٢٠) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٦) ، ص ٧٥٥ – ٧٥٦ .

(21) yefimov : Op . Cit . P. 74 .

(٢٢) أبو طالب : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص ٤٤٧ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٧٢٩ .

(٢٥) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٩٨٨) ، ص ٥٧١ .

(٢٦) شهريات وأحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٥ ، تموز (تموز : ١٩٨١) ، ص ٢٢١ .

(٢٧) أبو طالب : المصدر السابق ، ص٦٦ .

(٢٨) شهريات وأحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٥ ، تموز ١٩٨١، ص ٢٢١.

(٢٩) شهريات وأحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٩ ، تموز ١٩٨١، ص ٢٦٦ .

(٣٠) ابو طالب : المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(31) M. S. Elazhary: The Iran– Iraq war (London 1984), P. 124.

(٣٢) شهريات وأحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢، ص ٢٧٤.

(٣٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٤)، ص ٣٣١.

(٣٤) مجلة السياسة ، الكويت ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٢ . مقتطفات متوفرة في مكتبة مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل .

(٣٥) صحيفة الوطن ، الكويت ، ١٢ / ٨ / ١٩٨٥ ، مقتطفات متوفرة في مكتبة مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل .

(٣٦) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٦) ، ص٧٨٨.

(٣٧) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص٧٢٩ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٦١١ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٥٠٢ .

(٤٠) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٨) ، ص ٣٥٣ .

(تشرين الثاني ١٩٨٧)، المستقبل العربي ، العدد ٢٢ ، ١٩٨٩، ص ٧١.

(٤٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ – ١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت : ١٩٩٥) ، ص ٦٤٠ – ٦٤٤ .

(٤٤) المصدر نفسه : ص ١١٥ .

(٤٥) المصدر نفسه : ص ١٧٢ .

(٤٦) المصدر نفسه : ص ٧١١ – ٧١٢ .

(٤٧) شهريات وأحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٦٩ .

(٤٨) شهريات وأحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٩ ، تموز ١٩٨٢، ص ٢٦١ .

(٤٩) شهريات وأحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع٦٧ ، تموز ١٩٨٢، ص ١٩١.

(٥٠) المصدر نفسه : ص ١٩٦ .

(٥١) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٩ ، تموز ١٩٨٢، ص ٢٦١ .

(٥٢) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع٦٨ ، نيسان ١٩٨٢، ص ٢٣٧ .

(٥٣) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع٧٢ ، كانون ألأول ١٩٨٢، ص ٢٥٤ .

(٥٤) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، ايلول ١٩٨٢، ص ٢٥٦.

(٥٥) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٩ ، تموز ١٩٨٢، ص ٧٦٢ .

(٥٦) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ، كانون الثاني ١٩٨١ ، ص ١٩٦ .

(٥٧) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٧٨ . ايضا : شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ٢٤٢ .

(٥٨) شهريات واحداث السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٩ ، تموز ١٩٨٢ ، ص ٢٦٦ .

(59) yefimov : Op . Cit . P. 71 .

(60) Ibid . P. 72 .

(٦١) عبد المنعم سعيد : العودة الى الصف ، مصر والوطن العربي ١٩٧٨– ١٩٨٨ ، المستقبل العربي ، ع ٢٢ ، ص١١ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

(63) yefimov : Op . cit . P. 72 .

(٦٤) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ، كانون الثاني ١٩٨٢ ، ص ١٩٦ ، ص٢٠٣ .

(٦٥) راجع الموقع : www.Siyassa.org

(٦٦) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ، كانون الثاني، ١٩٨٢ ، ص ٢٣٧ .

(٦٧) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، كانون الثاني، ١٩٨٢ ، ص ٢٦٩ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .

(69) yefimov : Op . Cit . P 71 .

(70) Ibid : P. 72 .

(٧١) مصطفى : المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(72) yefimov : Op . Cit . P. 72 .

(٧٣) سعيد : المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(76) Ibid : P. 73 .

(٧٧) سعيد : المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٧٨) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٩٨٧) ، ص ٧٣١ .

(79) yefimov : Op. Cit . P. 73 .

(٨٠) راجع الموقع : www.Siyassa.org

(٨١) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٩٧٨) ، ص ٧٣١ .

(٨٢) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٤ ، نيسان ١٩٨١ ، ص ٢٤٥- ٢٢٦ .

(٨٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص ٦١٠ .

(٨٤) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٨) ، ص ٨٢٢ .

(٨٥) سعيد : المصدر السابق ، ص١١٠ .

(٨٦) محمد سعد ابو عامود : العلاقات المصرية – السورية والبحث عن نقطة توازن ، المستقبل العربي ، ع ١٥٤ ، كانون الأول ١٩٩١ ، ص٨٩ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص٩٠ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص ٩١ .

(٨٩) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٦٩ .

(٩٠) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ، كانون الأول ١٩٨٢ ، ص ١٩١ – ١٩٦ .

(٩٢) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٩ ، تموز ١٩٨٢، ص ٧٦٢ .

(٩٣) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، كانون الأول ١٩٨٣ ، ص ٢٥١ .

(٩٤) للتفاصيل أنظر : يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٤) ، ص ٣٦١ – ٣٦٣ .

(٩٥) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، كانون الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٥٦ .

(٩٦) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٣ ، تموز ١٩٨٣، ص ٢٢٢ .

(٩٧) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، نيسان ١٩٨٣ ، ص ٢٤٩ .

(٩٨) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٦) ، ص ٧٨٩ .

(٩٩) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص ٦١١ .

أيضا : يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٨) ، ص ٥٧٣ – ٦٢٣ .

(١٠٠) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ، كانون الثاني ١٩٨٢ ، ص ٢٠٣ .

(١٠١) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٩، تموز ١٩٨٢، ص ٧٥٦ .

(١٠٢) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ٢٣٢ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .

(١٠٥) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، كانون الثاني ١٩٨٣ ، ص ٢٥٦ .

(١٠٦) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٢ ، نيسان ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ .

(١٠٧) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٩٨٨) ، ص٥٧٣ .

(١٠٨) بدر حسن الشافعي : سياسة مصر الخارجية تجاه أفريقيا ، السياسة الدولية، ع ١٣٩، السنة ٣٦ ، كانون الثاني ٢٠٠٠ ، ص ١١٧.

(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

(١١٠) وثائق الخارجية العراقية ، وثائق الدائرة الصحفية ، أنقرة ١٩٨٩ ، نسخ متوفرة في مكتبة مركز الدراسات الاقليمية .

(١١١) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ، كانون الثاني ١٩٨٢ ، ص ١٩٦ .

(١١٢) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، كانون الثاني ١٩٨٣ ، ص ٢٦٢ .

(١١٣) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٣ ، كانون الثاني ١٩٨٣ ، ص ٢١٨ .

(114) yefimov : Op . Cit . P. 69 .

(١١٥) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ – ١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٩٥) ، ص ٥١ – ٥٢ .

(١١٦) المصدر نفسه : ص ٥٤ .

(١١٧) المصدر نفسه : ص ٨٢ .

(١١٨) المصدر نفسه : ص ٩٨ .

(١١٩) المصدر نفسه : ص ١٢١ .

(121) yefimov : Op . Cit . P. 69 .

(١٢٢) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٧٨ .

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ .

(124) yefimov : Op . Cit . P. 69 .

(١٢٥) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٣ ، تشرين الأول ١٩٨٣ ، ص ٢٢٢ .

(١٢٦) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، تشرين الأول ١٩٨٣ ، ص ٢٤٩ .

(127) yefimov : Op . Cit . P. 69 .

(١٢٨) السيد أمين شلبي : العلاقات المصرية – الأمريكية ثلاثة عهود . السياسة الدولية ، ع ١٣٩ ، السنة ٣٦ ، كانون الثاني ٢٠٠٠ ، ص ١١٠ .

(129) yefimov : Op . Cit . P. 69 .

(١٣٠) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص٧٢٧ .

(١٣١) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٨) ، ص ٤٦٤ .

(١٣٢) محمد قدري سعيد : أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي ، السياسة الدولية ، ع ١٣٤ ، السنة ٣٤ ، تشرين الأول ١٩٩٨ ، ص ١٤٣ .

(١٣٣) حسن بكر : الإمكانات المصرية في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي، السياسة الدولية ، ع ١٣٤ ، السنة ٣٤ ، تشرين الأول ١٩٩٨، ص ١١٧ .

(١٣٦) سعيد : أمن الشرق الأوسط ، ص ١٤٣ .

(١٣٧) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٧) ، ص ٧٣٣ .

(١٣٨) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٨) ، ص .

(١٣٩) بكر : المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(١٤٠) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، كانون الثاني ١٩٨٣ ، ص ٢٦٢ .

(١٤١) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٠ ، تشرين الأول ١٩٨٢ ، ص ٢٦٩ .

(١٤٢) سعيد : العودة الى الصف ، ص ١٢٤ .

(١٤٣) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٣ ، تموز ١٩٨٣ ،
ص ٢١٨ .

(١٤٤) شلبي : المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(145) yefimov : Op . Cit . P.70 .

(١٤٦) عبد المنعم سعيد : العلاقات الأمريكية- العربية ، الماضي والحاضر والمستقبل ، المستقبل العربي ، ع ١١٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٨) ، ص ٩٦ .

(147) yefimov : Op . Cit . P.70.

(١٤٨) سعيد : العودة الى الصف ، ص ١٢٤ .

(149) yefimov : Op . Cit . P. 70.

(١٥٠) سعيد : العودة الى الصف ، ص ١٢٤ .

(١٥١) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ – ١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٩٥) ص ١٤٨ .

(١٥٢) متاح على شبكة الانترنت على الموقع .

www.reference.allreFer.com

(١٥٣) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ، كانون الثاني ١٩٨٢ ، ص ٢٠٣ .

(١٥٤) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ٢٣٢– ٢٣٦ .

(١٥٥) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٧ ،كانون الثاني ١٩٨٢ ، ص ١٩١.

(١٥٦) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٨، نيسان١٩٨٢، ص ٢٣٦.

أيضا : أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، كانون الثاني ١٩٨٣ ، ص ٢٥٦.

(١٥٧) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ٢٣٧ – ٢٤٢ .

(١٥٨) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧١ ، كانون الثاني ، ص ٢٥١ .

(١٥٩) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٣ ، تموز ١٩٨٣ ، ص ٢٦٢ .

(١٦٠) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ع ٧٣ ، تموز ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ .

(١٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

(١٦٢) أحداث وشهريات السياسة الدولية ، السياسة الدولية ، ص ٢١٨ .

(١٦٣) بشارة خضر : أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نقله الى العربية : جوزف عبد الله ، (بيروت : ١٩٩٣) ، ص ١٠٧ .

(١٦٤) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٨٨) ، ص ٤٦٣ ، ٥٧٣ – ٥٧٤ .

The Egyptian foreign policy
1981 – 1990

By: Faris T. Mahmood

Abstract

This paper is entitled (The Egyptian foreign policy 1981 – 1990) aims at following up the diplomatic effect made by the government of president mubank during the period of the paper. It was the most crucial one in relative to the Egyptian policy. The government has tried deeply to correct mistakes by the the president Sadat and trying to cure the error which followed the relations of Egypt regionally and internationally.

The paper is divided into two parts. The first first deals with the foreign policy of Egypt during 1980 on a regional. It includes the issue of the main regional parts that dealt with Egyptian

diplomacy such as the Palestinian issue, Arab. Israel conflict, Iraq- Iran war. The second part deals with the foreign policy of Egypt on the international level especially Egypt's relations with U.S.A, the previous Soviet Urion and the European continent. It talks also a bout how the Egyptian diplomacy was able make a sort of balance to this relation.